https://doi.org/10.17656/jlps.10167

مفهوم الهوية و سياساتها
(دراسة في قضايا التنوع والاختلاف) *

أ. د. رعد عبدالجليل مصطفى الخليل** **م. م. عماد احمد مولود*****

** قسم العلوم السياسية/ كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين/ اربيل- اقليم كوردستان العراق.

*** قسم ادارة الأعمال/ المعهد التقني الاداري، جامعة بوليتكنيك/ اربيل- اقليم كوردستان العراق.

الملخص

تُعد قضايا الهوية وصراعات الهوية بين الدولة والجماعات الثقافية قضايا عصرية تأخذ حيزا واسعا من المناقشات السياسية والأكاديمية على المستوى الدولي وتجدد الاهتمام بها منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك نظراً لارتباط إشكالية هوية الجماعات الثقافية بقضايا حقوق وحريات والعدالة الاجتماعية للحركات الاجتماعية والسياسية التي برزت في أحضان الدول المتقدمة والمتخلفة كل بصيغتها وملامحها الخاصة وذلك منذ ستينيات القرن العشرين. وقد تناول البحث هذا تلك الاشكالية انطلاقا من مناقشة مفهوم الهوية الذي يتجلى بصيغة الثنائيات المتقابلة (القدري والاختياري، الذاتي والموضوعي، الثابت والنسبي... الخ)، وكذلك مناقشة سياسات الهوية التي اقترنت بقضايا الاعتراف بالجماعات الثقافية من قبل الدولة وما يترتب على ذلك من ضمان حقوق وحريات الجماعات الثقافية، وكذلك قدرة الدولة في البقاء حياديا تجاه صراعات الهوية. وإشكالية العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية ودور الدولة في بناء هوية وطنية جامعة. فهذه المسائل كلها موضع النقاش بين انصار الليبرلية الفردية والليبرالية الجماعية.

* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (سياسة التنوع: دراسة في استجابة الدولة للهويات الاثنية و العرقية (مع التركيز على الحالة العراقية) للباحث (عماد احمد مولود) المقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين – اربيل، والمنجزة تحت اشراف (الاستاذ الدكتور رعد عبدالجليل مصطفى الخليل).

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

پوخته

کێشەی ناسنامە و ململانێ لەسەر ناسنامە لەنێوان دەوڵەت و گرووپەکان بابەتێکی سەردەمە، هەر لەدوای کوتایهاتنی شەری ساردەوە بووەتە بابەتێکی بەرفراوانی نێو دیبەیتە سیاسی و ئەکادیمیەکان لە ئاستی نیو دەولەتیدا، ئەمەش بەهۆی پەیوەستبوونی ئیشکالیەتی ناسنامەی گروپەکان بە ماف و ئازادی و دادی کومەڵایەتی لەلایەن ئەو بزوتنەوە سیاسی و کومەڵایەتیانەی کە لەناوهەناوی دەولەتانی پێشکەوتوو و دواکەوتوو لەدوای شەستەکانی سەدەی بیستەمەوە بەشیوەی جیاواز سەری هەڵداوە.

لەم تویژینەوەیەدا تیشك خراوەتە سەر ئەم ئیشکالیەتە و لەسەرەتادا باس لە چەمکی ناسنامە کراوە و ئاماژە بەوە کراوە کە ئەم چەمکە بەشێوەی دوانەی پێچەوانە دەردەکەوێت (وەك دوانەی قەدەری و، ئارەزوومەندانە، تایبەتمەندی خودی وبابەتی، جێگیر و ڕێژەیی... هتد). هەووەها لەم تـوێژینەوەیەدا باس لە سیاسەتەکانی ناسنامە کراوە کە پەیوەندیان بە دانان بە گروپە کلتوریەکانەوە هەیە لەلایەن دەولەت ئەو دەرئەنجامانەی کە لێی دەکەوێتەوە لەرووی دەستەبەرکردنی ماف و ئازادییەکانی ئەو گروپانە. هەروەها توانای دەوڵەت لە خوهێشتنەوە بەشێوەی بێلایەن لەبەرامبەر ملاملانێکانی ناسنامە. هەروەها ئیشکالیەتی پەیوەندی نێوان ناسنامەی نیشتمانی و ناسنامەکانی تر و ڕۆڵی دەوڵەت لە بونیادنانی ناسنامەی نیشتمانی گشتگیر. ئەم بابەتانە لەم تـوێژینەوەیە باسکراوە کە جێگای مشتومرن لەلایەن لایەنگرانی لیبرالیزمی تاکگەرایی و لیبرالیزمی کومەڵگەرایی.

Abstruct

The issue of identity and identity conflicts between the state and cultural groups is a modern issue that has taken place in a wide range of international political and academic debates and renewed interest since the end of the Cold War. Freedoms and social justice of the social and political movements that have emerged in the hearts of the developed countries and all the hidden in

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

their own form and features since the sixties of the twentieth century. This research tackles this problem from the discussion of the concept of identity, which is reflected in the formula of the parallel binaries (fate, autonomy, objectivity, …. etc.), as well as the discussion of identity policies, Thus ensuring the rights and freedoms of cultural groups, as well as the ability of the State to remain neutral towards identity conflicts. And the problematic relationship between national identity in the sub-identities and the role of the state in building a national identity. All these issues are the subject of debate between supporters of individual liberalism and community liberalism.

المقدمة

مفهوم الهوية مفهوم معقد وشامل؛ لأن الهوية تتضمن ابعادا مختلفة تاريخية، وفلسفية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية متداخلة و متشابكة؛ الهوية قديمة قدم التاريخ الانساني، اذ يرتبط نشوء الهوية باللحظة التي يعي فيها الانسان وجوده وماهيته سواءا اكان هذا الوعي دينياً، أم اسطورياً، أم فلسفياً، ام علمياً. الهوية في كل شكل من الاشكال الوعي الانساني تعكس مستوى فهم الانسان لوجوده العام الذي يميز نفسه عن محيطه العام. وقد برز الاهتمام بالهوية بُعيد الحرب الباردة أكاديميا وسياسيا على اثر تصاعد وتيرة صراعات الهوية وبروز حركات اجتماعية وسياسية تسعى لنيل الاعتراف بها من قبل الدولة والمنظمات الدولية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونها تلقي نظرة علمية لماهية الهوية وبعدها السياسي الذي يتجلى في سياسات الهوية المتبعة من قبل الدول تجاه جماعاتها الثقافية والسياسية المختلفة والمتنوعة.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

أهداف البحث

يهدف البحث الى بيان سعة وشمولية مفهوم الهوية من جهة، ودراسة نوعية سياسات الهوية التي تمارسها الدولة في اطار الهوية الوطنية تجاه جماعات الهوية المتعددة والمتنوعة من جهة أخرى، وكذلك تبيان في ما إذا كانت الدولة قادرة على البقاء حياديا تجاه قضايا الهوية أم لا؟

مشكلة البحث

نطرح مشكلة البحث الرئيسة من خلال طرح التساؤولات الآتية:

ما مفهوم الهوية؟ و ما سياسات الهوية؟ وما الهوية الوطنية؟ وكيف تتعامل الدولة مع الجماعات الثقافية المتنوعة والمتعددة في إطار الهوية الوطنية؟ وهل تستوجب على الدولة اذابة الهويات الفرعية من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية؟ أم عليها الحفاظ على الهويات الثقافية المتنوعة و الهوية الوطنية معاً؟ وكيف يتم ذلك؟

فرضية البحث

ان مفهوم الهوية مفهوم شامل ومعقد، هذه الشمولية والتعقيد تجسدت في مفهوم الهوية الوطنية أيضا التي تمثلها الدولة في سياساتها تجاه الجماعات الثقافية المتنوعة والمتعددة. فسياسة الدولة تجاه الجماعات الثقافية المتنوعة تشكل في مجملها ما يسمى بسياسات الهوية وهي سياسات قائمة على أساس الاعتراف بالهويات الفرعية أو انكارها وهذا الأمر يختلف باختلاف قدرة الدولة في بناء مفهوم مشترك للهوية الوطنية بين مختلف جماعاتها الثقافية المتنوعة والمتعددة.

منهج البحث

لدراسة مفهوم الهوية وبعدها السياسي نعتمد على عدة مناهج؛ منها المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة موضع البحث وقصدنا هنا هو ظاهرة الاهتمام بالهوية، وكذلك منهج تحليل المضون الذي يتولى تحليل مضمون ودلالة الهوية، وكذلك المنهج التاريخي الذي يتطرق الى الأبعاد التاريخية وراء نشوء الهوية والاهتمام بها سواء من قبل الدولة، أو الجماعات المختلفة.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

الدراسات السابقة

يجدر الاشارة اليه ان تناول موضوع الهوية قديم قدم الفكر الانساني وقد اهتم الفكر العربي بدراسة الهوية من مختلف جوانبها خصوصاً من الجانب الفلسفي الا ان الاهتمام بالهوية من الجانب السياسي و الاجتماعي حديث العهد تمتد جذوره الى القرن التاسع عشر؛ اذ جرى النقاش حول الهوية في اطار النقاش حول مشروع النهضة العربية و الاسلامية. فمنذ القرن التاسع عشر كانت قضايا الهوية تتمحور حول اشكالية العلاقة بين الأصالة و المعاصرة، واشكالية العلاقة بين الاستقلال والتبعية، وقضايا الأقليات التي عاشت في أحضان الدول العربية والاسلامية المستقلة حديثاً. ومع نهاية الحرب الباردة تجدد الاهتمام بموضوع الهوية في الفكر العربي والدراسات العربية من مختلف جوانبها الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية سواءا كإشكالية نظرية أو دراسات تجريبية تأليفاً وترجمةً وذلك تحت تأثير جهود واهتمامات الفكر السياسي الليبرالي الغربي المعاصر بقضايا التنوع والاختلاف لاعادة صياغة الدولة – الأمة من جهة، وكذلك نتيجة لاهتمام المؤسسات العالمية (كالأمم المتحدة على سبيل المثال) ومراكز البحوث الدولية والاقليمية بقضايا التنوع والهوية. وعليه فقد جرى تأليف وترجمة عشرات الكتب ومئ ات البحوث وعُقدت العديد من المؤتمرات لغرض النقاش حول قضايا الهوية وأبعادها المختلفة. وتُعد المؤلفات الآتية جزء من الدراسات التي تبحث في مجال دراسة الهوية وهي:

١ - د. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، ١٩٩٣.

٢ – مجموعة مؤلفين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

٣ – مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة شارلز تايلور نموذجا، دار جداول، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

٤-د.عزيز العظمة وآخرون، مفاهيم عالمية الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

وعليه فقد ازداد الاهتمام بالهوية في العالم خلال العشر السنوات الأخيرة أكاديمياً وثقافياً و يتضح هذا الأمر عند اشارتنا الى المصادر التي تناولت مفهوم الهوية وقضاياها والتي اعتمدنا عليها في اعداد هذا البحث الذي هو جزء مكمل في مجال الاهتمام بالهوية أكاديميا.

خطة البحث

تحتوي خطة البحث على المقدمة و ثلاثة مطالب مع الاستنتاجات وقائمة بأهم المصادر المستخدمة في هذا البحث. ففي المطلب الأول يتناول البحث نظرة تاريخية لمفهوم الهوية. أما في المطلب الثاني فيتطرق الى تعريف الهوية. على حين يبحث المطلب الثالث في سياسات الهوية وينتهي البحث بالاشارة الى الاستنتاجات التي وردت في هذا البحث مع ذكر قائمة بالمصادر المستخدمة فيه.

المطلب الأول

نظرة تاريخية لمفهوم الهوية

تشكل مفهوم الهوية عبر تطوره التاريخي، مما يعني ان تاريخية الهوية تعكس تغير ماهية الهوية وأشكالها. بعبارة اخرى، ان القول بتأريخية الهوية يعني تغير جوهر الهوية وأشكالها مما يعني ان للهوية حضور دائم كماهية، الا ان هذه الماهية في حالة صيرورة وتحول مستمر نظراً لأن الانسان في حالة الصيرورة والتحول الدائم؛ بهذا المعنى ان الانسان وحده يتمتع بوجود هوية خاصة به نظراً لان الانسان كائن ناطق يستخدم اللغة للتواصل مع الآخرين، بمعنى ان هناك علاقة وارتباطاً جوهرياً بين الوجود الانساني والهوية واللغة؛ اذ ان" الهوية أسبق في الوجود الانساني من اللغة، وإن كان الوجود أسبق منها. فالوجود اولا، ثم يتحرك باعتياره وعيا ذاتيا الى الهوية، ثم تُعبر الهوية عن نفسها في اللغة لايصال رسالتها الى الآخرين. فاللغة تعبير وايصال "[1].

[1] حسن حنفي، الهوية والاغتراب في الوعي العربي، في (مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي اشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣، ص١٨٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

وبما ان الوجود الانساني ووعيه في حالة تغيير مستمر عبر مراحل تاريخية مختلفة، فمن الطبيعي ان تتغير ماهية وأشكال الهوية أيضا وتتأثر بهذه المراحل التاريخية، فعلى سبيل المثال تنحصر مباحث الهوية في العصور الوسطى المسيحية وإلاسلامية بالدين وتتأثر به؛ نظرا لأن الدين هو الذي شكل المصدر الفكري الاولي للوعي الانساني بصورة اساسية طيلة فترة العصور الوسطى، وكل شيء كان محصورا ومحللا ومفسرا في إطار الدين والمفاهيم الدينية وأما في العصر الحديث فقد اختلفت مباحث الهوية نظرا لاختلاف الإطار الذي تشكل فيه الوعي الانساني. فقد تشكل الفكر الحديث طوال العصور الحديثة منذ عصر النهضة في القرن (١٥) فصاعداً بمنأى عن تاثير مباشر للدين في الغرب الذي عاش أكثر من خمسة قرون في ظل سيادة العقل والعلم حتى اضحى قيمة أساسية وسمة مميزة [١].

وبعبارة اخرى، خضعت مباحث الهوية في العصر الحديث للحداثة التي تميز ركنها الاول بالذاتية، التي تعني مركزية الذات الانسانية، وحريتها، وفعاليتها على جميع المستويات، ويتضمن مبدأ الذاتية اربعة مفاهيم هي: الفردانية، والحق في النقد، واستقلالية الفعل، والفلسفة التأملية، على اعتبار ان الفلسفة التي تمسك بالفكرة التي لها وعي بذاتها هي نتاج الازمنة الحديثة، ويُنتج مبدأ الذاتية فصلاً وترابطاً بين الذات الانسانية والعالم، ومن جهة العلاقة بينهما، فلا يمكن فهم العالم الخارجي إلا من خلال أطر ومقولات ذاتية فمع الحداثة أصبحت الحياة الدينية والدولة و المجتمع وكذا العلم والأخلاق والفن تبدو جميعاً تجسيدا لمبدأ الذاتية؛ وأما ركنها الثاني فهو العقلانية. فالذات الانسانية قد اكتفت بقدرتها العقلية المستقلة عن العوامل الخارجية الميتافيزيقية (بشأن المعرفة الذاتية والاجتماعية والطبيعية)؛ وذلك من معاني العقلانية بل جوهرها، هكذا أسست العقلنة على الذاتية الانسانية، وذلك ان الذات تنظمها قوانين عقلانية ومعقولة، بحيث ان بروز الانسان كان يتجلى في قدرته على مقاومته ضغوط العادة والخضوع فقط لحكم العقل. بينما الركن الثالث للحداثة هو العلموية التي هي نظرة متماسكة او اتجاه متماسك، يهدفان الى جعل العلم (بمفهومه التجريبي) الشكل الوحيد و

[١] انظر مقدمة كتاب كرين بريتون تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

المطلق للمعرفة، والقادر على حل المشاكل بالواقع العملي و بالعقل الانساني، الذي بامكانه ارضاء حاجات الانسان [١].

ان الاركان الثلاثة للحداثة؛ الذاتية والعقلانية والعلموية اسست فلسفة الهوية للانسان في العصر الحديث وشكلت القاعدة الاساسية للهويات السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية للحركات الاجتماعية والسياسية بمختلف اشكالها، وايديولوجياتها طيلة العصور الحديثة؛ هكذا اصبحت الهوية، مع تشييد الدول – الامم الحديثة شأنا للدولة التي تتصرف بالهوية وتسن لها الترتيبات وتضع لها الرقابات. ان الدولة من منطق نموذج الدولة – الامة تزداد صرامته في موضوع الهوية، بحيث تنزع الدولة الحديثة نحو التعريف الاحادي للهوية، وذلك إما بألا تعترف إلا بهوية ثقافية واحدة لتحديد الهوية القومية وإما قبولها بتعددية ثقافية ما داخل الامة، بأن تحدد هوية مرجعية تكون وحدها شرعية [٢]. في حين لم تكن الهويات الاثنية والثقافية في المجتمعات التقليدية محددة بصفة نهائية؛ ولهذا أمكن وصف هذه المجتمعات بـ " المجتمعات ذات الهوية المرنة " وهي مجتمعات لها مجالاً للجديد وللتجديد الاجتماعي، وان ظواهر الإنصهار والإنقسام الاثنية مُعتاد فيها ولا تؤدي بالضرورة الى نزاعات حادة [٣]. ومنذ ستينيات القرن العشرين فصاعدا " واجهت الدولة – الامة، في صيغتها الليبرالية ذات النزعة التماثلية، مشكلة التباينات الثقافية القومية والاثنية التي تجسدت في استمرارية تناقض حركتها نحو الاندماج وانبعاث الهويات القومية والاثنية التي تدفعها نحو التفكك " [٤].

و رافقت هذه الازمة بروز موجة ما بعد الحداثة التي تعد مرحلة الهجوم ضد الذات والتي تبدأ مع (هيوم) و(نيتشه)، والذات عندهما ليس إلا وهماً، وعند (التوسير) الذات هي منتج ايديولوجي او بواسطة الايديولوجيا، وعند (فوكو) ان الذوات هي نتاج علاقات القوة

---

[١] د. علي عبود المحمداوي، الاشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠٩، ١١١، ١١٧.

[٢] دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة، د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٦٠.

[٤] د. حسام الدين علي مجديد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٠٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

ومفهوم او تصور (ليوتار) عن الذات بوصفه " نقاط مفصلية " في تواصل شبكة العمل، ويوجد خط اتساق في التفكير الذي يتشكك بصورة نسقية في امكانية الوحدة او الجوهر في الموجودات الانسانية التي هي مسئولة عن المعرفة والممارسة، ولذلك فان المذهب الشكي عن الذات يواكب تطور الحداثة من البداية [١].

لكن وصف مفاهيم الهوية عند ما بعد الحداثة ليس دقيقا ؛ فذات ما بعد الحداثة ليست هوية ثابتة ولا هوية دائمة. وتفترض الذات هويات مختلفة في ازمنة مختلفة وتوجد هناك ايضا هويات متناقضة لا يمكن ان تكون موحدة. وان الذات ليست ثابتة، هوية محددة بيولوجيا [٢].

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان هوية الحركات الاجتماعية والسياسية لما بعد الحداثة تستند الى الاختلاف، والتعدد، ورفض العالمية لصالح الخصوصية، ونقد ثالوث سرديات الحداثة الكبرى الذي يتمثل في (التحكم بالكون، والتقدم والضرورة التاريخية التي تفرض نفسها، وفكرة السعادة)[٣]، متأثراً في ذلك بالاطار الاساسي لما بعد الحداثة الذي يقوم على اساس " نقد السرديات الكبرى لصالح السرديات الصغرى واستبدال الكلي بالجزئي والواحد بالمختلف وفي هذا الاتجاه هاجم (ليوتار) فكرة وجود حقوق عالمية كأساس للعمل، وعوضاًعن ذلك يتضمن الفعل العادل إعترافاً بالفروق الجذرية بين الافراد والثقافات والنظم، وهي فروق لا يمكن التقريب بينها باللجوء الى عالمية الحقوق " [٤].

هكذا ففي منعطف سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، في لحظة افول النموذج الطبقي حين اصبحت مشكلات الاندماج الاجتماعي والمهني لدى الشباب و زيادة البطالة، والفقر، والتهديدات بالاقصاء، وانعدام اليقين حول مستقبل الاسرة مسائل اجتماعية وسياسية مهمة. وهي اللحظة التي تحولت فيها أزمة اقتصادية ذات نمط جديد الى ازمة اجتماعية واخلاقية ازمة " انتروبولوجية ". ولم تعد التفسيرات المعتمدة على الدينامية وعلى تناقضات

---

[١] جورج لارين، الايديولوجيا والهوية الثقافية الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة، د. فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٥٠.

[٢] المرجع نفسه، ص ٢٥١.

[٣] ادغار موران، هل نسير في الهاوية، ترجمة عبدالرحيم حزل، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٢، ص ٢٥.

[٤] محمد بوجنال، في التصور السياسي لما بعد الحداثة، في مجموعة مؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات الى السرديات الصغرى، تحرير واشراف، د. علي عبود المحمداوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر _ دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٣٧٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

الرأسمالية كافية، فأصبح لا بد من التساؤل مجددا حول الحداثة وديناميتها و تأثيراتها على تعريف الافراد وانتماءاتهم اي باختصار على الهويات [١].

وعليه فمفهوم الهوية في مرحلة ما بعد الحداثة، الذي يقترن بالاختلاف والتنوع والتعدد، برز من خلال نقد مفهوم الهوية في الحداثة والذي تميز بالعالمية والتماثل ومركزية الذات في اطار العقلانية، والعلموية، والتقدم. و بعبارة أخرى أوجدت ما بعد الحداثة ما يسمى بفلسفة الهوية و الاختلاف الذي اصبح تيارا فكريا متميزا و طيفا معرفيا يكاد يكون متقاربا ينتمي اليه مفكرون و باحثون غربيون اشتركوا كلهم في انتقاد الهوية و المركزية الغربية امثال (جاك دريدا)، و(ميشيل فوكو)، و(جيل دولوز)، و(جان فرانسوا ليوتار)، و(جوليا كريستفا)، و(مارتن هايدجر) وغيرهم [٢].

ومثلما هو معلوم ان فلسفة الاختلاف وصف مستمد من النقد الموجه لفكر الهوية كما تطور هذا النقد عند (ادورنو) وعند غيره من المفكرين كـ (جيل دولوز) الذي رأى ان فلسفة الاختلاف مرتبط بغياب الأساس وان الاختلاف وراء كل شيء لكن لا يوجد اي شيء وراء الاختلاف. و فكر الاختلاف يرمي ليس الى القضاء على التفرد و تذويب الانا ؛ وإنما الى أن يغدو التفرد ضعيفاً امام قوة التعدد، والتوحد ضيقا امام شساعة التنوع، والإقتصار على الانا فقرا امام غنى الآخر، والانطواء على الذات سد امام انفتاح الآفاق، والانغلاق على النفس حداً أمام لا نهائية الأبعاد الممكنة [٣].

وبذلك دشنت مابعد الحداثة فلسفةً للهوية تمتزج بين الانسجام والتنافر، التعدد والوحدة. فمنذ عصر المثالية التأملية الالمانية (فيخته، وشيلينغ، وهيجل) لم يعد ممكنا تمثل وحدة الهوية كمجرد انسجام، واهمال التوسط الذي يتأكد في صميم الوحدة. وإن كانت الهوية ترد الى الوحدة فانها الوحدة التي ليست هي ماهي عليه، الوحدة التي هي اختلاف وتغاير[٤].

---

[١] كلود دوبار، أزمة الهويات تفسير تحول، ترجمة رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٠.

[٢] فرعون حمو، فلسفة الاختلاف عند الأمير عبدالقادر الجزائري (دراسة انتروبولوجية)، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقياد، تلمسان، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، معهد الثقافة الشعبية، ٢٠١٠، ص ٤.

[٣] المرجع نفسه، ص ٥.

[٤] عبدالسلام بن عبد العالي، اسس الفكر الفلسفي المعاصر مجاوزة الميتافيزيقا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١، ص ص ٨٩ – ٩٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

ولكن رغم التطورات التي طرأت على مفهوم الهوية، والاختلافات التي وردت بشأن الهوية كمضمون و دلالة بين انصار الحداثة وما بعد الحداثة، الا انه هناك اتجاه وسطي يتخذ موقفاً وسطا بين دعاة الحداثة وما بعد الحداثة فيما يخص موضوع الهوية مثلما يتضح هذا في آراء بعض علماء الاجتماع المعاصرين ومنهم على سبيل المثال آراء (هارت برادلي) التي حددت في البدأ عددا من الفروقات بين الاتجاهين المذكورين كالآتي:

١ – التأكيد على أهمية البناء (مثل الطبقة أو البطرياركية) عند الحداثيون في توضيح الهوية؛ على حين يتم التركيز على الاختيار عند ما بعد الحداثويون.

٢ – يقول الحداثويون أن المجتمع ذو ثنائية قطبية (مثلا الغني والفقير)، على حين ينظر مابعد الحداثوين الى المجتمعات والهويات كتقسيمات لعدة جماعات مختلفة.

٣ – اتجاهات الحداثة تميل للقول بأن الطبقة أو الجنس هو مصدر اساسي للهوية. أما اتجاهات ما بعد الحداثة فتعد الطبقة في طريقها الى الزوال، هم ينكرون أن يكون للمرأة اي هوية موحدة كمجموعة. فهناك حسب رأيهم عدد هائل من المصادر المختلفة للهوية. و ركزوا بصورة كبيرة على العرق، والاثنية، والقومية، والثقافة، والدين باعتبارها مصادر متنوعة ولكنها مترابطة في تشكيل الهوية.

٤ – ينظر الحداثوين الى المجتمعات باعتبارها يمكن التنبؤ بها نسبيا مع وجود درجة من النظام الاجتماعي. أما ما بعد الحداثويون يؤكدون على الفوضى وعلى التقلبات اللامتناهية لما يبدو من أحداث ذات خصوصية.

٥ – يؤكد أنصار ما بعد الحداثة على المصدر المادي للقوة، ولاسيما السيطرة على الموارد مثل النقود. هم يؤكدون على أهمية الثقافة والرموز وحسب وجهة نظر ما بعد الحداثويون فإن القوة تنشأ من السيطرة على النقاشات، وعلى كيفية التحدث من جانب الناس حول القضايا والمجموعات الاجتماعية. المعاني تعد هي المحور [١].

[١] نقلا عن هارلمبوس وهولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان، ٢٠١٠، ص ص ١٠٧ - ١٠٨.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

ووصلت (برادلي) الى استنتاج بأن الهويات الفرعية أو المشتقة هي السائدة في المجتمعات المعاصرة، فلا تتوفر في الغالب هوية واحدة بحيث يمكنها أن تطغي على كل الهويات الاخرى. واذا كان هناك مقدار من الحرية في اختيار الهوية فهو ليس كما اعتقد انصار ما بعد الحداثة، فهناك القليل من الافراد يستطيعون أن يصبحوا بريطانيين أو من الطبقة الوسطى اذا كانوا قد ولدوا في الهند أو ضمن الطبقة العاملة [1].

هكذا يبدو التغيير الذي طرأ على مفهوم الهوية بين أنصار الحداثة؛ القائلون بارتباط الهوية بأولوية الذات وتفضيل التماثل والوحدة والعالمية، وأنصار مابعد الحداثة؛ الداعمون لفكرة إقتران الهوية بالتنوع والتعدد والاختلاف واللامركزية والخصوصية. وعليه فلايزال هناك صراع بين هتين الرؤيتين حول مفهوم الهوية ولكل منها أدواتها لوصف الهوية ومبرراتها للدفاع عنها.

المطلب الثاني

تعريف الهوية

ان شمولية مفهوم الهوية وسعته من حيث الشكل والمضمون من جهة، واختلاف توجهات الباحثين في تناول الهوية بالبحث والدراسة من جهة اخرى، جعلت من الهوية مفهوماً معقداً ومتعدداً ومتبايناً. لذلك يواجه اغلب المفكرين صعوبات في تعريف الهوية، منهم (غوتلب فريغه) الذي أعلن بأن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف؛ وذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته، فالهوية عنده مفهوم انطولوجي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للظهور في مختلف المقولات المعرفية، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الاخرى المجانسة والمقابلة له، ومع ذلك وعلى الرغم من الغموض الذي يلف المفهوم ويحيط به يمتلك هذا المفهوم طاقة كشفية لفهم العالم بما يشتمل عليه من كينونات الأنا والآخر[2]. ومن هذا المنطلق يمكن الاطلالة على تعريف الهوية كالآتي:

---

[1] المرجع نفسه، ص ١١٣.

[2] نقلا عن علي أسعد وطفة، اشكالية الهوية و الانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، في مجموعة مؤلفين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ص ١٥٧ – ١٥٨.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

أولاً/ معجم اللغة العربية المعاصرة:

(هُوية: بضم الهاء:١ – مصدر صناعي من هُوَ. ٢ – بطاقة يُثبَت فيها اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومكان مولده وجنسيته وعمله، وتسمى البطاقة الشخصية ايضا " يحمل بطاقة هُوية شخص مجهول الهُوية. تذكرة إثبات الهُوية: وثيقة رسمية تحمل اسم الشخص و رسمه وسماته وتثبت شخصيته، تصدر من الحكومة. ٣ – حقيقة الشيء او الشخص التي تميزه عن غيره. الهُوية: احساس الفرد بنفسه وفرديته وحفاظه على تكامله وقيمته وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف) [١].

ففي هذا المعجم تُعرف الهوية (بضم الهاء) من الناحية اللغوية كونها ترمز الى الشخص الثالث الغائب الذي يُقصد به (هو)، والهوية كذلك تحمل معلومات عن الذات بوصفها فردا من خلال جملة من المعلومات تحمل تعريفا وإثباتاً لوجود شخص ما وخصائصه، وعليه يتضمن هذا التعريف معلومات رسمية قانونية موجزة عن الشخص حامل الهوية، تسجل هذه العلومات في بطاقة رسمية تصدرها الحكومة. بمعنى ان الهوية تعكس علاقة رسمية بين الفرد والدولة. وكذلك ان الهوية تضم الجانب السيكولوجي للفرد: شعوره، تصرفاته، مواقفه.

ثانيا – تعريف الهوية عند تشارلز تايلور:

للهوية مفهوم مركب عند (تايلور) وهو يرى ان " الهوية لا تؤدي الا دور توجيهنا، وفي توفير الاطار الذي يكون للاشياء من داخله معنى لنا بفضل التمييزات النوعية التي يدمجها ويدخلها. فهُويتنا هي ما يسمح لنا أن نعرف ما هو مهم عندنا وما ليس بمهم. انها ما يمكن من حدوث هذه التمييزات، بما فيها تلك التي تعتمد على تقييمات قوية. لذا فهي لا تكون ابداً، من دون مثل تلك التقييمات" [٢]. والهوية عند (تايلور)" هي المعين الذي تستمد منه قيم وحدة الاضداد وتعايش المطلق والنسبي والواحد والكثرة مشروعية وجودها في حياتنا. فحين نفحص

[١] د. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، المجلد الثالث، ٢٠٠٨، ص ٢٣٧٢.

[٢] تشارلز تايلر، منابع الذات تكون الهُوية الحديثة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص ٧٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

بنية مفهوم الهوية نكتشف ان طبيعتها البنيوية تشترط تضاد عناصرها. لكن هذا التضاد لا يقوم الا على اساس الحد الادنى من الوحدة والتماسك التي بها قوام الكائنات. ورغم تنافر الجانبين الايديولوجي والطبيعي إلا ان الوحدة التي يظهرها الكائن في سلوكه هي التي تطغى على مجمل افعاله. اذ لا يمكن ان نجد كائنا انتصرت فيها عناصر الثبات دون عناصر التغيّر او العكس. وطالما تتوازن العناصر وتتوحد رغم صراعها الخفي والمعلن فالاجدر أن تتوازن التناقضات بين الهويات المتضاربة، وان تعمل في اطار الاختلافات الطبيعية دون ان تنفي إمكانية الوحدة المنشودة بينها "[١].

فالهوية تشترط وجود شرط قبلي، وهو شرط يحدد التوجه الاساسي للهوية. الهوية بهذا المعنى تتضمن فضاء اخلاقي واسع، فضاء تطرح فيه أسئلة عما هو صالح او سيء، ما يستحق عمله وما لا يستحق عمله، ما له معنى وأهمية وماهو تافه وثانوي، قد يرى الناس هويتهم جزئياً من خلال الالتزام الاخلاقي او الروحي بالارتباط الكاثوليكي او الفوضوي، او الارتباط بالأمة او التقليد الذي ينتمون اليه بقوة بوجهة النظر الروحية هذه او تلك، فما يعنونه بذلك لايقتصر على ارتباطهم بقوة بوجهة النظر الروحية هذه أو تلك بل ان ذلك يوفر الاطار الذي من داخله يقدرون أن يحددوا اين يقفون إزاء مسائل تختص بما هو خير او ذو شأن رائع، او له قيمة [٢].

وعلى الصعيد الاجتماعي – السياسي، يربط (تايلور) الهوية بالاعتراف فهو يرى ان " هويتنا تتشكل جزئيا من خلال وجود الاعتراف او غيابه، وغالبا ما يكون ذلك من خلال سوء التعرف على الآخرين، ومن ثم الشخص او جماعة من الناس يمكن ان تصيبه الضرر والتشويه الحقيقي؛ بحيث اذا كان الناس او المجتمع المحيط بهم تشكل مرآة لهم او صورة ممنوعة او مسيطرة او مستحيلة. ان عدم الاعتراف او سوء الفهم يسبب الضرر و يؤدي الى بروز شكل من اشكال القمع " [٣].

---

[١] نقلاً عن مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة شارلز تايلور نموذجا، دار جداول، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٤.

[٢] تشارلز تيلر، منابع الهوية، المرجع نفسه، ص ٧٢، ص ٧٣.

[٣] Charles Tylor ,The Politics Of Recognation , from internet:
http://elplandehiram.org/documentos/JoustingNYC/Politics_of_Recognition.pdf

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

في الواقع يظهر في التعريف المذكور اعلاه للهوية لدى (تايلور) ان سؤال الهوية من؟ يشكل مرجعا للذات لتحديد توجهاتها الاساسية و تفضيلاتها التي تتكون من العلاقة بين ثنائيات متقابلة على المستوى الوجودي، والاخلاقي. وان الهوية تفرض في الوقت نفسه حضور الآخر، وتضع الوسط الذي يجمع بين ثنائيات متقابلة؛ كالمطلق والنسبي، والواحد والكثرة، والثبات والتغير، والوحدة والصراع في صيغة التعايش والتوازن والتماسك بين هذه الثنائيات.

ثالثا – تعريف الهوية عند بيخو باريخ:

يحدد (باريخ) مفهومه للهوية من خلال تحديد سماتها، ويرى ان هوية الشيء تكمن في السمات الجوهرية التي تحدد أنه هذا الشيء او هذا النوع من الاشياء و ليس الاشياء الاخرى، و تميزه من الاشياء والأنواع الاخرى. بيد ان الاشارة الى الاختلافات فحسب ليس كافيا؛ لأن جوانب الاختلاف بين الاشياء عديدة ولا يمكن حصرها، وان الاختلافات تلك ربما عادية او طفيفة، ومن ثم لا تعبر عن الكيان الانساني. فتحديد هوية الكائنات البشرية يتم من خلال مميزاتها وان ما يميز الانسان هو وعيه بذاته وبمصيره، تلك الامور التي تمكنه من التفكير في ذاته وما يرغب أن يكون عليه. فلإستكشاف الهوية الفردية يجب ان نتسائل: مالذي يجعل الفرد هو لاغيره؟ وكيف يرى نفسه والعالم من حوله ويرتبط بهما؟ وتبعاً لهذا: لماذا هو هذا الشخص وليس شخص آخر؟ ليست اي سمة تشكل هوية الفرد، بل الذي يشكل هوية الفرد فقط هي تلك السمات التي تكون جزءا لا يتجزأ منه، التي مع غيابها يفقد الشخص هويته ولا يكون هو الشخص ذاته، وتتضمن الهوية تفسيرا وحكما وليست مجرد وصف امبريقي فحسب [1].

ان الفرد ذو هويات متعددة وأنماط مختلفة في الوقت ذاته عند (باريخ)، اذ ان الهوية الفردية لها ثلاث أبعاد متباينة متداخلة لا تنفصل بعضها عن بعض: البعد الشخصي: إذ اصحاب الهوية الشخصية يعرفون انفسهم بأنهم كائنات بشرية متفردة ومتميزة، فيكون هذا الشخص بعينه بدلا من أن يكون شخصا آخر. البعد الاجتماعي: تختص الهوية الاجتماعية بعضوية

[1] بيخو باريخ، سياسة جديدة للهوية المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، المركز القومي للترجمة، ترجمة، حسن محمد فتحي، ٢٠١٣، ص ص ٢٩ – ٣٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

افرادها في المنظمات و المجتمعات المختلفة، ويعرفون أنفسهم كآباء أو أمهات أو أبناء أو بنات أو مسيحيين أو هنود أو رجال او نساء أو سود أو بيض وهكذا، وهذا بدوره يؤدي الى أشكال ومستويات مختلفة من الانتماء الاجتماعي. البعد الانساني: اذ الهوية الانسانية هي الأوسع والأشمل والأكثر سطحية، ويعرفون أنفسهم ببساطة ككائنات بشرية [1].

الهوية بموجب هذا تمثل الاطار الثقافي للفرد والذي يحدد منابع قيم و معتقدات الفرد ضمن الجماعة، اي الهوية هي اطار يحدد خصائص و مميزات الفرد ضمن تعيين عضويته في اصغر وحدة التي هي العائلة الى اوسعها التي تتمثل في الاطار الانساني العام. الهوية تقوم بوظيفة التمييز والاختلاف مثلما هي تقوم بوظيفة التماثل والتطابق بين الفرد والجماعة التي ينتمي اليها الفرد؛ الا ان هذا الانتماء ليس ثابتا وجامدا، انما انتماء في حالة تغيير وتطور مستمر.

رابعا – تعريف الهوية عند اليكس ميكشيللي:

الهوية عند (ميكشيللي) عبارة عن " منظومة من المعطيات المادية، والمعنوية، والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية. لايمكن لمثل هذه المنظومة أن تكون في حيز الوجود ما لم يكن هناك شيء ما يعطيها وحدتها ومعناها، ويتمثل ذلك في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها. الاحساس بالهوية مركب من المشاعر المادية، ومركب من مشاعر الانتماء والتكامل والاحساس بالاستمرارية الزمنية والتنوع والقيم و الاستقلال والثقة بالنفس، والاحساس بالوجود. فالهوية ليست شيءاً جامداً، بل هي حقيقة تتطور وفقا لمنطقها الخاص الذي يتجسد في عمليات التقمص والتمثل والاصطفاء. وهي في سياق تطورها تتحدد على نحو تدريجي، وتعيد تنظيم نفسها، وتتغير من غير توقف وذلك الى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصية الكائن الانساني. وهي تنطوي على دينامية داخلية مماثلة لمنظومة العمليات المعرفية والعقلية التي تشكل منطلقات الاحساس بالهوية " [2].

---

[1] المرجع نفسه، ص ٥٥.

[2] اليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة د. علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣، ص ص ١٢٩ – ١٣٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

ان التعريف المذكور ينطلق من وجهة نظر الاجتماعية – النفسية التي تربط الهوية في اطارها الاجتماعي بالبعد النفسي للذات والذي يتمثل في مشاعر الانتماء والتكامل ضمن عمليات الاحساس بالوجود التي تحدد الطابع الالزامي و لاختياري للهوية [1]، بحيث يربط التعريف المذكور الاحساس بالهوية في اطاره الاجتماعي بالجانب النفسي المتمثل بالثقة بالنفس، والتقمص والتمثل، والاصطفاء النفسي ضمن العمليات النفسية والعملية العقلية التي هي في حالة النمو والتطور التدريجي.

من خلال هذه التعاريف توصلنا الى تعريف للهوية يغطي جوانب مختلفة لها. فالهوية بموجب هذا هي" وعي الذات (فرداً او جماعةً) القدري والاختياري، الشعوري واللاشعوري لذاتها وتجاه الآخر، وهو وعي يعكس ماهيتها الزمانية والمكانية، الذاتية والموضوعية، الثابتة والنسبية ويتشكل في اطار البنى الاجتماعية والسياسية. يشكل هذا الوعي القاعدة التي يتم بموجبها تحديد خصوصيات الذات المتشابهة والمختلفة مع الآخر في اطار الثقافة التي تتضمن منظومة القيم و المعتقدات وعادات وتقاليد، تتم في ضوئها صياغة ماهيتها وانتمائاتها المتعددة، كما وتُشكل اطاراً لتحديد مصالحها المادية والمعنوية، وحقوقها وحرياتها في اطار السلطة، والهوية تبرر سلوك الذات وتشرعنه. فهي وسيلة وغاية، وتحمل عناصر متناقضة ومتباينة. الهوية اذن؛ موحدة ومتعددة، منفردة ومشتركة، ثابتة ومتحولة. مماثلة ومختلفة، سامحة ومتعصبة، سالمة وعنيفة، منفتحة ومنغلقة، حرة ومستبدة. الهوية تغلب عليها أحد هذه العناصر طبقا لتفضيلات الذوات في اطار طبيعة العلاقة فيما بينهم من جهة، وعلاقاتهم ببعضهم البعض في اطار السلطة من جهة اخرى ".

[1] للمزيد من التفاصيل حول قدرة الفرد في اخيار انتمائاته للهوية بين الالزامية و الاختيارية يمكن مراجعة كتاب أمارتيا صن، الهوية و العنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٢، الكويت، ٢٠٠٨، ص ص ٤٣ – ٤٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

المطلب الثالث

سياسات الهوية

تحولت قضية الهوية الى قضية سياسية تمس بنية السلطة السياسية من حيث اشكالية تركيز السلطة السياسية بين المركزية و اللامركزية، وآلية توزيع السلطة على المؤسسات السياسية، وعلاقتها بالمؤسسات التقليدية ما قبل الحديثة. طُرحت هذه الاشكاليات وغيرها في اطار ما يُعرف بأزمات التنمية السياسية والتحديث تختص بالبلدان الحديثة الاستقلال في ستينيات القرن العشرين. لكن مع انتهاء الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن العشرين، وبروز الصراعات الاثنية والعرقية والدينية – المذهبية لا في البلدان الحديثة الاستقلال فحسب، بل وفي معظم دول العالم و منها دول اوروبا الشرقية التي شكلت دولها القومية على اثر سقوط الاتحاد السوفيتي، وكذلك في الدول الليبرالية الحديثة التي شهدت انبعاثا لجماعات الهوية بمختلف أشكالها الاثنية، العرقية، البيئية، النسوية، الشواذ... وتجددت اشكالية انتماء الذات (فردا او جماعة) للدولة في اطار الخصوصية الثقافية، وتجدد النقاش حول الحرية والعدالة ضمن اشكالية مفهوم المواطنة على اثر تآكل سيادة نموذج الدولة – الأمة في ظل العولمة.

فالبحث عن البعد السياسي للهوية يمس ماهية هوية السلطة السياسية التي تتجسد في هوية الدولة، وماهية الهوية السياسية للمواطن. فما هوية الدولة؟ وهل يجوز للدولة امتلاك هوية محددة؟ وفي حالة الجواب بالايجاب، فكيف تنعكس هوية الدولة على هوية المواطن أفرداً او جماعات؟ وفي الاتجاه الآخر كيف تنعكس هوية المواطن على هوية الدولة؟ اما اذا كانت الجواب بالنفي، فكيف يمكن للدولة ان تكون محايدة تجاه هوية المواطن؟ وهل تستطيع الدولة الحفاظ على حياديتها تجاه هوية المواطن؟ وكيف ينعكس اعتراف الدولة بهوية المواطن على نمط العلاقة بين الدولة والمواطن؟ وهل تستطيع الدولة ان تعترف بهوية جميع المواطنين بصورة متساوية؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تدخلنا في مناقشة مفهوم المواطنة والهوية الوطنية وسياسة الهوية.

فقد عُرفت المواطنة في الفقه الليبرالي الفردي كونها منزلة قانونية لأعضاء جماعة معينة يتساوى كل عضو مع غيره من الاعضاء في الحقوق والواجبات، أن المواطنة تعني نوعا من

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

الانتماء والمشاركة، وتحدد شروط ممارسة الديمقراطية في الوقت نفسه [١]. وبهذا المعنى تعد المواطنة مبدأ للشرعية السياسية. فالمواطن ليس فقط صاحب حقوق وإنما مصدر للسلطة، لأنه ينتخب الحكومة ويعترف بالقانون والنظام الذي اختاره ويلتزم بطاعته. أي ان المواطن هو مصدر السيادة، وتقوم المواطنة بدور العلاقات الاجتماعية، لأن العلاقات بين المواطنين في المجتمع الديمقراطي لا تؤسس على العلاقات الدينية أو علاقات القرابة القائمة على النسب، وإنما على العلاقة القانونية والسياسية. من هنا تقتضي المواطنة الفصل بين المجال العام والمجال الخاص [٢].

ولكن تتجلى ملامح الاعتراف بهوية الآخر الذي هو(أي الاعتراف) عصب الحراك السياسي في الدولة الليبرالية حسب احد انصار الليبرالي الجماعاتي وهو(تشالز تايلور) الذي يرى انه من دون هذا الاعتراف تتحول الهوية الى هوية قاتلة، وتظهر ملامح هذا الاعتراف بالآخر في أمرين: اولا، في المجال الخاص، اذ تشكلت الهوية مع الوقت بواسطة تفاعلها مع الآخرين؛ وثانيا، في المجال العام، من خلال الاعتراف بمبدأ المساواة كقيمة إنسانية لا تقبل المساومة، ويطرح هذا الاعتراف بالآخر كقيمة في المجال العام، تساؤلات كثيرة عن كيفية ادارة التنوع في الدولة الحديثة، ذلك ان ظهور مفهوم الهوية عزّز موقع الخصوصيات في المجتمع الواحد وشجّع على الاختلاف، لكل فرد الحق في أن يُعترف به من خلال هويته الخاصة. هذا المبدأ السياسي السامي يندد بكل شكل من أشكال التمييز ويشجب مفهوم المواطنة التراتبية. يستنتج (تايلور) من هذا كله أن المجتمعات الحالية مجتمعات متعددة الثقافة والهوية، وعلى الدولة الديمقراطية ألا تكون محايدة في علاقتها بهذه الجماعات، لأن مصلحة الدولة هي فهم ما يجول في عقلية كل جماعة، خصوصا الدينية منها كي لايكون هناك جماعات تفرض أنظمتها الفكرية والدينية على الآخرين بطريقة ماكرة أو تعسفية [٣]. لا بل الدولة نفسها ربما تفرض انظمتها الفكرية والثقافية

---

[١] د. الزواوي بغوره، التعدد الثقافي مفهومه ونظريته من خلال نموذج ويل كمليكا، مجلة عالم الفكر، العدد ٢، المجلد ٤٤، اكتوبر – ديسمبر، ٢٠١٥، ص ١٨.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٩.

[٣] انظر جوزيف معلوف مقدمة كتاب ساید مطر، مسائل التعدد والاختلاف في الانظمة الليبرالية الغربية مدخل الى دراسة أعمال تشالز تايلر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

على بقية المجتمع. لذلك يرى (كيمليكا) ان الحكومات لا تتخذ موقفا محايدا من الثقافات، لكنها بصورة عامة تدعم – سرا أو علنا – الثقافة المجتمعية السائدة [١].

أما فكرة حيادية الدولة ثقافيا هي اسطورة؛ لأن الديمقراطيات الغربية سعت منذ نشأتها الى نشر وتعزيز ثقافة مجتمعية احادية داخل بلدانها، وفي كلا مجالي الحياة، العام والخاص، مثل المدارس والاعلام والقانون والاقتصاد والحكومة وغيرها، اذ ان عملية بناء الدولة قامت على أساس إدماج المواطنين في ثقافة الاكثرية المهيمنة من خلال جعل فرص حياتهم مرتبطة بالمشاركة في مؤسسات الدولة و اعتماد لغة الاكثرية [٢].

وعليه فغياب الحيادية يؤدي الى غياب العدالة وبروز اللامساواة في المجتمع الذي يتميز بالتنوع و الاختلاف الثقافي وتستدعي هذه الحالة اعادة صياغة مفهوم المواطنة لا بالمفهوم الكلاسيكي الذي صاغته الليبرالية الفردية وحصرته ضمن منظومة الحقوق وحريات الفردية في اطار مبدأ مساواة الافراد أمام القانون دون مراعات حقوق وحريات الجماعة الثقافية التي ينتمي اليها الفرد وذلك بحجة الفصل بين المجال العام والمجال الخاص ومبدأ حيادية الدولة تجاه الاشكال المختلفة للانتماءات الفردية. فالمفهوم الحديث للمواطنة الذي تم صياغته من قبل انصار الليرالية الجماعاتية يستدعي ادراج الحقوق الثقافية التي تعني " حق الفرد في أن تكون له حياة ثقافية خاصة وأن ينميها عند الاقتضاء بالمشاركة مع الآخرين في داخل مجموعة واضحة القيم و التقاليد المتقاسمة بينهم، مما يعني هوية ثقافية يتيسر- تمييزها عن هويات الافراد والجماعات الاخرى " [٣]، كذلك ادراج الحقوق الكلاسيكية ضمن صياغة مفهوم المواطنة.

حسب راي انصار الليبرالية الجماعاتية ان الادارة الكلاسيكية للتنوع أصبحت غير فاعلة لضمآن وجود ديمقراطية حقيقية. فهي وفقا لهم لا تلبي احتياج البشر لأن يحافظ على كرامتهم، ليس فقط بوصفهم مواطنين مجردين و إنما ايضا بوصفهم أفرادا محسوسين، حاملين تاريخا

---

[١] كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية قضايا ونقاشات، ترجمة احمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١١٠.

[٢] نقلا عن د. حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

[٣] دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة؟، ترجمة، سونيا محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٨٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

وثقافة غريبين. يجب وفق ما ذهب اليه (تايلور) التأسيس لسياسة الاعتراف. فانصار الليبرالية الجماعية ينصب نقدهم على سياسة استيعاب الجماعات التي انتهجت باسم المواطنة وهي سياسة تسلطية تقوم على اساس ضمان الدمج الاجتماعي والسياسي للمجال العام – محل تكوين المواطنة وممارستها – بواسطة الاتحاد/ المساواة/ الشمولية، و ذلك من خلال تهميش الانتماءات الدينية أو التاريخية الخاصة وعلى مدى الطويل بتدميرها [١].

وبهذا المعنى لا يقتصر مفهوم المواطنة في مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات على حقوق وحريات الفرد وحده انما يشمل الجماعة بكل ما لها من حقوق وحريات ضمن خصائصها الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، بل وحتى الاقتصادية ايضاً؛ لذلك فالمواطنة ليست مجرد صلة اجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية بين الفرد والدولة فحسب، وانما المواطنة رابطة تربط بين الجماعة و الدولة ايضا عبر الهوية. لأن لكل مواطنة (فردية كانت او جماعية) هويتها الخاصة المرتبطة بمكونات الثقافة الاجتماعية و المعتقدات الدينية و النظام السياسي العمول به في دولة ما، فهذه الاعتبارات ذات الصلة بالهوية تؤثر سلباً او ايجاباً في طريقة تمثُّل المواطنة لدى المواطنين و درجة وطنيتهم ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة [٢]. وهذا يستوجب حضور احساس بالهوية الوطنية لدى الذات المواطنة (فردا و جماعة) التي تقترن تاريخيا بظهور فكرة الدولة الوطنية.فما الهوية الوطنية وما عناصرها؟

واذا كانت الهوية بصورة عامة انعكاسا للوعي الذاتي الاختياري او القدري، فإن الهوية الوطنية هي الجانب السياسي لهذا الوعي الذي يقترن بالدولة، ومؤسساتها، ومُثُلها العليا كوسيلة او غاية في زمان و مكان معينين، وينشأ هذا الاحساس الوطني نتيجة توافق مصلحة مشتركة للذوات، او " نتيجة أسباب متنوعة: كالعرق، السلالة، اللغة المشتركة، الدين المشترك، وقبل كل شيء فإن تماثل السوابق السياسية: كامتلاك تاريخ وطني، والمجموعة اللاحقة من الذكريات، والشعور الجمعي بالاعتزاز والإذلال، والمتعة والندم، والاتصال بالاحداث نفسها في الماضي هو الذي يخلق الاحساس الوطني " [٣].

---

[١] المرجع نفسه، ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨.

[٢] د. سيدي محمد ولد يب، الدولة واشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص ٥٩.

[٣] أوموت أوزكيريملي، نظريات قومية مقدمة نقدية، ترجمة معين الامام، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣، ص ٦٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

فكل مجتمع سياسي بحاجة الى رؤية لهويته الجمعية أو الوطنية، والمفهوم المشترك الذي يتبناه المجتمع السياسي يخدم عدة اغراض منها ؛ يشبع الفضول الفكري لأفراده فيما يتعلق بالعوامل التي جعلته على هذا النمط، والاسباب الموجبة التي تجعله مختلفا عن غيره، وما الذي يترتب على الانتماء اليه؛ المجتمع السياسي يشمل ملايين الناس الذين لا يراهم، وقد لايراهم المرء ابداً، لكنه ينتظر منه أن يدفع من اجلهم الضرائب، ويقدم التضحيات، بل قد يبذل حياته في سبيلهم. كذلك انه يمتد ليشمل عددا لا يحصى من الاجيال الماضية واللاحقة التي يرتبط بها بروابط التعاطف و المصالح والاهتمامات والالتزامات [١]. هذا الاحساس هو الذي يدفع بـ (بنديكت اندرسون) ليشبه الوطنية بأنها تخيل من قبل جماعة ما تتبنى تخيلات ذات حدود وسيادة محددة. هذا التخيل هو الذي يدفع افراد امة معينة اللذين لم يروا بعظهم بعضاً، ولم يلتقوا، ولم يسمعوا عن بعضهم البعض مع ان صورة مشاركتهم تعيش حية في ذهن كل واحد منهم [٢].

وعليه فالهوية الوطنية قد تكون مصدر الوحدة بين الجماعات المتنوعة في المجتمع، وقد تكون مصدر التفكك والانقسام بينهم. واذا ما أريد لها أن تخدم أهداف وغايات معينة يجب أن تلبي الشروط الآتية:

١ – ينبغي وضع الهوية السياسية ضمن البنية السياسية للمجتمع، اي ضمن المؤسسات السياسية وبتعابير وخطابات سياسية وليس الاثنية – الثقافية. لأن الصفات الاثنية غامضة ويصعب تحديدها او الاتفاق عليها.

٢ – على الهوية الوطنية أن تترك حيزا كافيا لوجود الهويات الاخرى ويجب أن تُعرف بطريقة مفتوحة وشاملة ومتناغمة. وعلى الهوية الوطنية ان لا تمنع الهويات الاخرى التي يتمسك بها الافراد والجماعات.

٣ – ينبغي تعريف الهوية الوطنية للمجتمع بحيث تشمل كافة مواطنيه، وتجعل من الممكن بالنسبة لهم تعريف انفسهم بواسطتها. كذلك ويجب على الهوية الوطنية لا أن يشمل كافة المواطنين فحسب، بل أن يقبلهم كأعضاء متساويين في القيمة والشرعية في المجتمع [٣].

---

[١] بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص ٣٩٧.

[٢] بندكت اندرسون، الجماعات المتخيلة تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٥٢.

[٣] بيخو باريخ، اعادة النظر في التعددية الثقافية، المرجع السابق، ص ص ٣٩٩ – ٤٠٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

فالمشكلة الفعلية التي تواجهها الدولة عندما تتبنى هوية وطنية محددة تتمثل في سعي احدى الجماعات الوطنية الفرعية، أو كل واحدة منها الى تقديم نفسها و هويتها الفرعية بوصفها مشروعا لهوية اجتماعية – سياسية وطنية عامة، و تتنكر للهويات الاجتماعية الفرعية الاخرى المغايرة لها، وتحاول تذويبها فيها، أو تعمل على الأقل على إقصائها وتهميشها وتفرض عليها هوية غير هويتها على الرغم منها وخلافا لارادتها. ويدفع حاملي تلك الهويات الى رفض مشروع الهوية الوطنية بل حتى معاداته والعمل ضده وهو ما يعرقل في النهاية أو يمنع كليا تحقيق الاندماج الوطني وليس الانصهار المشروط بالانتماء لهوية اجتماعي سياسية وطنية واحدة، موحدة، تعترف بوجود الهويات الاجتماعية الفرعية المندرجة في اطارها وتحترم حقوقها وحرياتها [1].

وأما السمات التي تتميز بها الهوية الوطنية في مجتمع يتميز بالتنوع والتعدد الثقافي فيمكن ايجازها كالآتي:

١ – الهوية الوطنية جزء من الهوية الفردية و اعضاء الجماعة السياسية جزء من الهوية الوطنية.

٢ – للجماعة السياسية التي تحمل هوية وطنية لغة خاصة بها، وتجارب تقاليد، وقيم ومعتقدات تزرعها في عقول اعضائها ولها مؤسسات قانونية وسياسية تنظم علاقاتها مع اعضائها ومع الجماعات الاخرى.

٣ – تعبر الهوية الوطنية عن نفسها من خلال دستور الدولة الذي يعتبر بياناً عاماً موثقاً ومصاغاً بصورة واعية.

٤ – الهوية الوطنية معقدة وذات مستويات متعددة، وتتألف من عناصر للفكر مختلفة ومتضاربة و نماذج للسلوك وقيم ومُثل متراكمة عبر القرون. والهوية الوطنية قابلة لتأويلات مختلفة.

٥ – الهوية الوطنية لها تاريخ معين وموروثات و معتقدات و ذكريات تاريخية، كل جيل حر في تعريفها في ضوء ظروفه واحتياجاته، لذلك فهي تُمنح ويُعاد تشكيلها بصفة دورية.

[1] د. علي عباس مراد، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة عراق، ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، دار ومكتبة قناديل، بغداد، ٢٠١٦، ص ٤٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

٦ – الهوية الوطنية توازي بين الاختلافات، ويوجد اهتمام ثابت ليظل الاختلاف مع الآخرين خشية أن يفقد الفرد هويته. والهوية الوطنية يوصف التشابه مع الآخرين بأنه تهديد وجودي، والاختلاف يمنحه القوة [١].

ومن الناحية النفسية ترتبط الهوية الوطنية برموز متنوعة، وتتشكل عبر صيرورات مجتمعية داخلية وخارجية تندغم ضمن الجماعة النفسية، وتعمل على شد الافراد الى الجماعة الوطنية بوصفها جماعة داخلية تتفاعل ضمن مدى يمتد من الاندماج الكامل الى الصراع الدموي مع الجماعات الخارجية و الهويات الاجتماعية الاخرى والفرعية، وذلك تبعا للموقف النفسي، الذي يعبر عن اختراق النسق السيكولوجي للأنساق السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والدينية [٢].

ان متابعة مسار التطورات على الصعيد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة تبين كيفية تحول مضمون الهوية على مستوى الدول، ففي الدول الاشتراكية ارتكز مضمون الهوية على الطابع الاقتصادي و الايديولوجي وتمحورت حول الهوية الطبقية التي جسدت الصراع الايديولوجي بين المعسكر الاشتراكي، والمعسكر الرأسمالي الليبرالي الغربي. دون أن يعني هذا انكار الاختلافات الثقافية والاثنية والعرقية والدينية والقومية في حينها التي تجسدت في السعي من اجل حمايتها في اطار مفهوم الاقليات ضمن المعاهدات الدولية بمختلف أشكالها. الا ان النزعة الغالبة لصراعات الهوية كانت ترتكز على البعد الاقتصادي في اطار الحديث عن الصراعات الطبقية وحماية المصالح الطبقية. فقد " كان مطلوبا لانشاء سياسة الطبقات الحديثة للطبقة العاملة نزاع هوية بشكل يقنعهم بأن هوياتهم المشتركة بصفتهم عمالا ينبغي أن تطغى على اختلافاتهم في مجالات الحرفة، الانتاج، الاقليم، الدين، الجنس، الخ وينبغي أن يحدد ايضا تمييزا واضحا من هويات طبقة وسطى أو نخبة.كانت سياسة المصالح المثالية بعبارة اخرى، متجذرة في سياسة الهوية.. لكن سياسة الطبقات لم تكن المشروع الوحيد أو الأكثر نجاحا في سياسة الهوية على نطاق واسع، فقد عانت هذه السياسات من مواجهة التزامات بهويات القومية " [٣].

---

[١] بيخو باريخ، سياسة جديدة للهوية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠١ – ١٠٦.

[٢] لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية دراسة ميدانية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

[٣] كريغ كالهون، النظرية الاجتماعية النقدية، ثقافة الاختلاف، وتاريخه، وتحديه، ترجمة مروان سعد الدين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٧٤ – ٣٧٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

وبينما انحصر مفهوم الهوية في الدول الليبرالية الغربية في الدفاع عن قيم الفردية والتعددية السياسية و الديمقراطية و المواطنة العالمية ؛ الا انه و مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الثنائية القطبية وبروز مفاهيم الأحادية القطبية والعولمة ونهاية التاريخ من جهة، وبروز الصراعات العرقية والاثنية، وتشكُل الدول القومية من جهة اخرى، طرأ تغير على مفهوم الهوية من التركيز على مضمونه من وجهة النظر الليبرالية الفردية من خلال حصر الهوية في اطار المواطنة الفردية و الدفاع عن التعددية السياسية الى التركيز عن الهوية من منطلق الدفاع عن الهوية الجماعية التي تجسدت في الدفاع عن الجماعات الثقافية والحقوق الثقافية والمساواة الثقافية في اطار الديمقراطية الليبرالية؛ وهكذا شاعت مفاهيم التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتعددية الثقافية على الصعيد الدولي، وتحولت السياسات الدولية من الاهتمام بالسياسات الطبقية والهوية الفردية الى الاهتمام بهوية الجماعات وسياسات الهوية.

هكذا ظهر مصطلح " سياسات الهوية " في أواخر القرن العشرين ليصف طائفة كبيرة من الصراعات السياسية المتكررة و سياسات الهوية تمثل احدى أهم المشكلات السياسية في الحاضر وأشدها الحاحاً، وتضم النشاطات السياسية التي يشير اليها هذا المصطلح الصراع من أجل الاعتراف القانوني والسياسي والدستوري والاندماج في المجتمع بالنسبة لهويات الافراد و المهاجرين واللاجئين والشواذ رجالا ونساء وكافة الاقليات اللغوية والعرقية والثقافية والدينية، والأقليات بداخل الدول، وخاصة الثقافات والديانات غير الاوروبية في مواجهة الامبريالية الثقافية الاوروبية، وبقدر تعدد هذه الصراعات وتنوعها، تتعدد ايضا الأشكال المطلوبة للاعتراف بهذه الأقليات واندماجها في المجتمع... والصراعات المتنوعة هذه لا تقتصر على الصراع من أجل الهوية وإنما أيضا في صراعات ضد الاستغلال والهيمنة وعدم المساواة " [1].

ومن هنا يتضح أن الهوية تتحول الى غاية ويصبح الصراع من اجل الاعتراف هو صراع من اجل الحفاظ على الهوية. لكن الهوية قد تكون أداة قهر وطغيان، فعندما تكون السلطة تلك قاهرة، تتحول الهوية الى أداة قهر واستغلال، وهكذا يتبين " أن مقاومة علاقات السلطة

[1] اتيرنس بو وريتشارد بيللامي، (محرر)، الفكر السياسي في القرن العشرين، المركز القومي للترجمة، ج ٢، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٦٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

المؤسسة اجتماعيا إنما تتم عبر النضال ضد الهوية. وخلافاً لذلك فإن الهوية هي التي تشكل الشرط المجتمعي للمقاومة... وضروب النظال من أجل الاعتراف تكون حينئذ سياسية، من حيث إنه نضال حامل لمطلب ايجاد عالم قد يسمح بإشباع مثل هذه الحاجات. وفي الصراع يقع التعبير عن بعد سياسي لا ينتج من كون الهوية تتأسس على علاقات القهر على نحو جازم، ولا كون أنها تتعين فيما بين الأفراد في اطار علاقات اجتماعية محكومة بحكم سياسي، بل كونها (اي الهوية) تنتصر ـ شروط المقاومة (من سيكولوجية مجتمعية، ووجودية، مادامت الأفراد والمجتمعات لا تنفصل)"[1]. ففي عالم يشهد ضروب مختلفة من صراعات الهوية تمتاز سياسات الهوية بالخصائص الآتية:

١ – التنوع أو تعدد أوجه الهويات المتداخلة وتعدد الانتماءات بداخل الهوية الواحدة.

٢ – ان ما يستوجبه تعدد الهويات المتداخلة هو إعطاء الأولوية لأحد جوانب الهوية، اي الاسلوب الذي يتم التعبير عنها، المتحدثون باسم المجموعة وشكل الاعتراف الذي يبغون الحصول عليه، وهذه الأمور موضع تساؤل واعادة تفسير وإعادة تفاوض من قبل الحاملين لهذه الهوية. فالهوية التي يتم الدفاع عنها في هذه الظروف لن تكون ثابتة أو دائمة، بل تخضع لعمليات التفاوض الدائمة بغية الحصول على الاعتراف القانوني والسياسي من خلال: [2]

- التفاوض بين أعضاء جماعة تناضل من أجل الاعتراف.
- بين هؤلاء الأعضاء و بين الجماعات التي يطالبونها بالاعتراف بهم.
- بين أفراد الجماعات (أو الجماعة) الأخيرة تتأثر بهم هوياتهم هم أنفسهم كنتيجة للصراع شاءوا أم أبوا.

٣ – الخاصية الثالثة تتمثل بغموض مفهوم الهوية من الناحية العملية. فالهوية بهذا المعنى تتكون من كل من الوعي بالذات وتكوين الذات في علاقتها بالآخر ومعهم، وهي تركيبة من تقدير المرء لنفسه وتقييمه لحياته وأفعاله وإدراكه لمدى احترام الآخرين له – سواء هؤلاء الذين

[1] عزيز العظمة وآخرون، مفاهيم عالمية الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥، ص ص ١٦٦– ١٦٧.

[2] اتيرنس بو وريتشارد بيللامي، (محرر)، الفكر السياسي في القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

يشتركون معه في الهوية أو يختلفون عنه فيها، فالهوية العملية مسألة نسبية متداخلة من زاويتين ؛ فهي تُكتسب وتُدعم و يُعاد التفاوض بشأنها في الحوار بين من يشتركون فيها ومن لا يشتركون، وأية هوية عملية تعكس علة من لايشتركون فيها هوية اخرى، وهؤلاء بدورهم يطالبون بالاعتراف بهويتهم، وهي الهوية التي لا يخلعها عليم الآخر، لهذا السبب فإن - التفاوض أو الحوار - وهو تبادل الرأي بشأن أشكال الاعتراف – أمر شديد الأهمية بالنسبة لسياسات الهوية.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

الاستنتاجات

نختتم هذا البحث بالاشارة الى ان مفهوم الهوية مفهوم واسع ومعقد ومتعددة المعاني، الهوية تحتوي على دلالة ثنائية متقابلة تجمع بين الوعي القدري والاختياري، الشعوري واللاشعوري، وتتضمن خصائص ذاتية وموضوعية، نسبية وثابتة. الهوية بهذا المعنى تحدد كينونة الذات ومصالحها التي تتشكل في اطار علاقة الذوات بالسلطة السياسية. ففي اطار هذه العلاقة تتحد البعد السياسي للهوية. فالذوات تلجأ الى كافة السبل من اجل نيل الاعتراف بها من الدولة. ولذلك قد تتسبب هذه الحالة في احداث صراعات الهوية بين الذوات وقد يسفر عنها انتشار العنف وحرمان الذات من الحرية والعدالة، إلا أن هذا الأمر يمثل جانب معين من جوانب صراعات الهوية؛ أما الجانب الآخر فيشمل اقتران صراعات الهوية بالسعي نحو الحفاظ على كينونة الذات وحماية هويتها وحقوقها من اعتداءات الآخر الذي قد يكون الدولة، أو الجماعات المتطرفة الخارجة عن الدولة أو التابعة لها. من خلال هذه الرؤية توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

١ – الحديث عن مفهوم الهوية وسياسات الهوية يقترن بالحديث عن قضايا التنوع والاختلاف الثقافي التي تشكلت في اطار اتجاهات ما بعد الحداثة.

٢ – تتضمن سياسات الهوية جملة من القضايا منها قضايا الاعتراف بهوية الجماعات الثقافية وتحقيق العدالة بين الجماعات ودور الدولة في البقاء حياديا تجاه الصراع بين جماعات الهوية الذي هو دور مشكوك من وجهة نظر انصار الليبرالية الجماعاتية.

٣ – تعد اشكالية الهوية الوطنية أحد أبرز القضايا التي تصعب على الدولة بناءها خصوصاً في الدول التي تعاني من ضعف الديمقراطية والعجز المؤسساتي. والصراع بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية يبرز نتيجة فشل الدولة في بناء هوية وطنية جامعة تمثل معظم الجماعات المشكلة للدولة. وتحديد عندما تسعى احدى الجماعات فرض هيمنتها وثقافتها على بقية الجماعات وتقدميها كأنها هوية وطنية.

٤ – لايمكن تحقيق الاستقرار السياسي بدون احترام الهويات الثقافية للجماعات، بعبارة أخرى لجوء الدولة الى خيار العنف أو فرض الهيمنة أو الاندماج القسري يزيد من حالة اللااستقرار السياسي، ويعرض مصير الدولة للتفكك والانهيار.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

المصادر

اولا: المصادر العربية:

أ - الكتب العربية:

١) اتيرنس بو وريتشارد بيللامي، (محرر)، الفكر السياسي في القرن العشرين، المركز القومي للترجمة، ج ٢، القاهرة، ٢٠١٠.

٢) ادغار موران، هل نسير في الهاوية، ترجمة عبدالرحيم حزل، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٢.

٣) اليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة د. علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣.

٤) أمارتيا صن، الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٢، الكويت، ٢٠٠٨.

٥) أوموت أوزكيريملي، نظريات قومية مقدمة نقدية، ترجمة معين الامام، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣.

٦) بندكت اندرسون، الجماعات المتخيَلة تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٧) بيخو باريخ، سياسة جديدة للهوية المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، المركز القومي للترجمة، ترجمة، حسن محمد فتحي، ٢٠١٣.

٨) تشارلز تايلر، منابع الذات تكون الهُوية الحديثة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤،

٩) جورج لارين الايديولوجيا والهوية الثقافية الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة، د. فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٠) د. حسام الدين علي مجديد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

١١) حسن حنفي، الهوية والاغتراب في الوعي العربي، في كتاب اللغة والهوية في الوطن العربي اشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

١٢) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة، د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧.

١٣) دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة؟، ترجمة، سونيا محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.

١٤) ساید مطر، مسائل التعدد والاختلاف في الانظمة الليبرالية الغربية مدخل الى دراسة أعمال تشالز تايلر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.

١٥) د. سيدي محمد ولد يب، الدولة واشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠.

١٦) عبدالسلام بنعبد العالي، اسس الفكر الفلسفي المعاصر مجاوزة الميتافيزيقا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١.

١٧) عزيزالعظمة وآخرون، مفاهيم عالمية الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥.

١٨) د. علي عباس مراد، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة عراق، ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، دارومكتبة قناديل، بغداد، ٢٠١٦.

١٩) د. علي عبود المحمداوي، الاشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠٩.

٢٠) كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية قضايا ونقاشات، ترجمة احمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

٢١) كريغ كالهون، النظرية الاجتماعية النقدية، ثقافة الاختلاف، وتاريخه، وتحديه، ترجمة مروان سعد الدين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣.

٢٢) كرين بريتون تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٣) كلود دوبار، أزمة الهويات تفسير تحول، ترجمة رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

https://doi.org/10.17656/jlps.10167

٢٤) لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية دراسة ميدانية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، العراق، ٢٠٠٨.

٢٥) مجموعة مؤلفين، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

٢٦) مجموعة مؤلفين، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات الى السرديات الصغرى، تحرير واشراف، د. علي عبود المحمداوي، ابن النديم للنشر- والتوزيع، الجزائر_ دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

٢٧) مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة شارلز تايلور نموذجا، دار جداول، بيروت، ٢٠١٤.

٢٨) هارلمبوس وهولبورن، سوسيولوجيا الثقافة الهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان، ٢٠١٠.

ب - المعاجم:

٢٩) د. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة عالم الكتب، القاهرة، المجلد الثالث، ٢٠٠٨.

ج - البحوث والدوريات:

٣٠) د. الزواوي بغوره، التعدد الثقافي مفهومه ونظريته من خلال نموذج ويل كمليكا، مجلة عالم الفكر، العدد ٢، المجلد ٤٤، اكتوبر - ديسمبر، ٢٠١٥.

د - الرسائل و الأطاريح:

٣١) فرعون حمو، فلسفة الاختلاف عند الأمير عبدالقادر الجزائري (دراسة انتروبولوجية)، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقياد، تلمسان، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، معهد الثقافة الشعبية، ٢٠١٠.

ثانيا: المصادر الانكليزية:

٣٢) Charles Tylor ,The Politics Of Recognation , from internet:

http://elplandehiram.org/documentos/JoustingNYC/Politics_of_Recognition.pdf